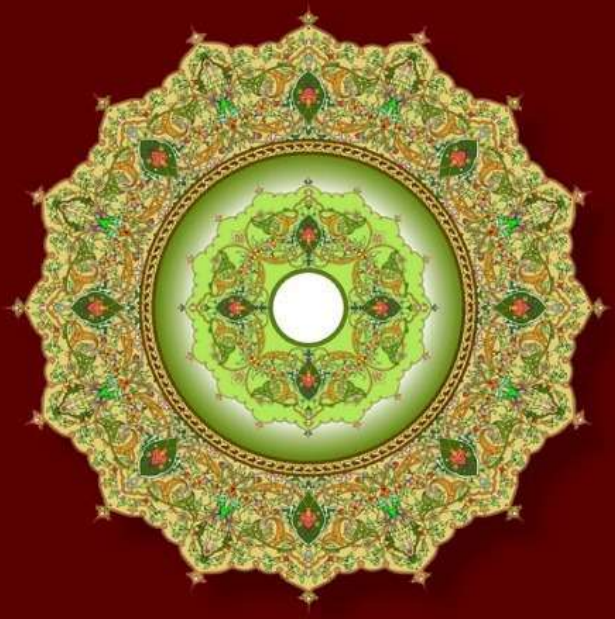

شبهات حول نقلة السنة والرد عليها

إعداد

د. حاكم بن قاسم الحاكم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمد لله الذي حفظ كتابه من التحريف والتبديل، وأغنى المسلمين بشريعته عن الاحتياج إلى ما في التوراة والإنجيل، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي إلى سواء السبيل، وعلى آله وأصحابه الكرام الذين كانوا أهل عناية وأمانة، وحفظٍ ودراية، ومن بعدهم العلماء العاملين الذين حفظوا لنا هذا الشرع العظيم، وضبطوا ما فيه بفهم عميم، وصانوا لنا هذا الدين، ونقلوه إلى من جاء من بعدهم -رضوان الله عليهم- أجمعين، ونفعنا بهم وبعلمهم آمين آمين...**أما بعد:**

فلقد حظيت السنة على مر العصور باهتمام كبيرٍ لا يدانيه اهتمام، وعناية فائقة لا تعادلها عناية، فألفوا السنن والمسانيد والشروح عليهم، ومما اهتموا به أيضاً الردود على الطاعنين والمشككين في الحديث ورجاله، وكشفوا زيف تلك الشبه والأكاذيب، وأزاحوا الستار عن خطرها وكيدها، وبيَّنوا ما أشكل فهمه على المسلمين.

وإن مما يحزن الخاطر، ما أقدم عليه بعض المعاصرين من قراءة لنصوص الكتاب والسنة، وتفسيرها على ما يوافق أهوائهم، مع قلة بضاعتهم في هذا العلم العظيم.

ومن هذا المنطلق وإسهاماً في الدفاع عن السنة شرعت بالرد على المقالات التي ذكرها: حسن فرحان المالكي، وهي سلسلة من الشبهات في قضايا مختلفة، سأنتقي منها ما يتعلق بالحديث، وقد جعلت البحث **في (شبهات حول نقلة السنة والرد عليها)، وهي مقالات حسن فرحان عرض ونقد).**

أهمية الموضوع:

١) تقبُّل فئام من المسلمين لهذه المقالات، والأعجاب بأقوال أصحابها، مما يستوجب أهمية الكتابة في هذا الموضوع.

٢) بيان أهمية تفسير السلف للنص القرآني والنبوي، ووجوب اتباع نهجهم القويم، وأنه صالح لكل وزمان، ولا يمكن العدول عنه بأي حال من الأحوال.

٣) ضرورة التصدي لمثل هذه المشاريع في قراءة النص وتتبع أباطيلهم.

٤) مفيد للباحثين الذين يتصدون للانتصار للسنة، والانتصار للإسلام للرد على تلك المقولات الباطلة.

٥) التصدي للمستشرقين والمشككين في السنة بتفنيد شبهاتهم وإبطالها نقلاً وعقلاً.

أسباب اختيار الموضوع:

١) نظراً لأهمية الموضوع الذي أشرت إليه سابقاً.

٢) للمساهمة في درء ونقض الشبهات والأباطيل المثارة حول السنة، لما لهذه الشبهات من أثر وخطورة على الفرد والمجتمعات المسلمة.

٣) الحاجة الماسة والملحة إلى دراسة مثل هذه الاتجاهات، والتي تمثل خطراً داهماً على المصدر الثاني وعلى العقيدة الإسلامية.

٤) أنه من المواضيع المعاصرة، الذي يستوجب الكتابة فيه وبيانه.

٥) كشف النقاب عن الغايات الخبيثة لأصحاب القراءة المعاصرة، في تفسير النصوص ولي أعناقها اتباعاً لأهوائهم، وعقولهم.

٦) المساهمة في تصحيح الفكر المغلوط عند أولئك المفكرين، معذرة إلى الله وعلهم يتقون.

أهداف الموضوع:

١) بيان القراءات المعاصرة، وأهدافها.

٢) إيضاح المنهج الذي سار عليه الطاعنون في نصوص الكتاب والسنة.

٣) جمع المقالات المتعلقة بالحديث من كتابات: حسن فرحان المالكي.

٤) نقد المقالات نقداً علمياً وبيان الصواب، مع ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.

الدراسات السابقة:

هذه مجموعة من البحوث، التي تصدت للرد على شبهات حسن فرحان، منها:

١) **كشف شبهات حسن المالكي** للشيخ / ناصر بن حمد الفهد.

٢) **إضرام النيران ببعض ضلالات حسن فرحان** / سليمان بن عبدالله البهيجي.

٣) **سرقات حسن المالكي** / سليمان الخراشي.

٤) **الانتصار للصحابةِ الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي** / عبد المحسن بن حمد العباد البدر.

٥) **الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي** / عبد المحسن بن حمد العباد البدر.

٦) **دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب**، للشيخ / ربيع بن هادي المدخلي.

❁ منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو (**المنهج الاستقرائي الاستنباطي**) وتتمثل أهم الاجراءات والخطوات في الآتي:

أ- جمع مقالات الكاتب حسن فرحان المالكي من كتبه، ومواقعه في النت، والمتعلقة بالحديث.

ب- عرض الشبهة، ثم نقدها نقداً علمياً مؤيداً بالشواهد والبراهين.

وسأتبع في كتابتي لهذا البحث الخطوات التالية:

١) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني وعزوها بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.

٢) عزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها.

٣) تخريج الأحاديث الواردة، فإن كانت في الصحيحين؛ اكتفيت بورودها فيهما أو في أحدهما، وإن لم تكن في أحدهما؛ ذكرت درجتها معتمداً في ذلك على كلام أهل العلم من أهل الحديث.

٤) ترجمة للأعلام غير المشهورين فقط، وذلك خشية الإطالة.

٥) توثيق النصوص المنقولة من مصادرها.

٦) شرح الكلمات الغريبة.

٧) ذكر النتائج والتوصيات في الخاتمة.

٨) ختم البحث بالفهارس المهمة مرتبة.

۞ هيكل البحث:

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وهيكل البحث.

المبحث الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، والتعريف بالكاتب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، وأهدافها.

المطلب الثاني: التعريف بالكاتب.

المبحث الثاني: عرض مقالات الكاتب والرد عليها وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: شبهة أن أبا هريرة ﷺ أكثر من الرواية عن كعب الأحبار.

المطلب الثاني: شبهة رواية البخاري ومسلم عن أهل البدع.

المطلب الثالث: زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط، والردُّ عليه.

المطلب الرابع: زعمه جواز رد أحاديث الآحاد، ومنها حديث أبوال الإبل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات التي أخلص إليها في هذا البحث.

الفهارس: وتشمل: فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

والله أسأل التوفيق والإخلاص والسداد، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

نبذة عن القراءات المعاصرة، وتعريف بالكاتب، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، وأهدافها.
- المطلب الثاني: التعريف بالكاتب.

المطلب الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، وأهدافها.

أولاً: نبذة عن القراءات المعاصرة للنص:

كثر في عصرنا الحداثيون، والعلمانيون، والمعتزلة، وغيرهم من أصحاب العقائد الفاسدة، الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وأخطرهم وأعظمهم أثراً من جمع خليطاً من هذه العقائد الفاسدة والأفكار المنحرفة، لا سيما الطعن في الصحابة، والقدح في أهل السنة وفي كتبهم، والدفاع عن أهل الضلال، وتستروا في هذا كله بالقراءة الجديدة للنص، وأن النصوص مفتوحة وغير مقيدة، وقاموا بإلغاء التفسير النبوي، وتفسير نصوص الكتاب والسنة بأهوائهم، وسنسلط الضوء على أنواع القراءات المعاصرة للنص، ودوافع هذه القراءة باختصار شديد.

أنواع القراءات المعاصرة للنص:

١) **القراءة الهرمنطوقية (التأويل)**: وهي تأويل النص حسب المتلقي والقارئ، والهدف اسقاط التفسير النبوي، وجعل النصوص مفتوحه يفسرونها حسب أهوائهم.

٢) **القراءة التفككية (المدرسة الأدبية)**: فك النص عن سياقه والتعامل مع النص كنص أدبي مجرد والهدف منه إلغاء التفسير النبوي.

٣) **القراءة الأنسنية (الألسنية)**: وهي تعني بأن اللغة كائن حي تكتسب مدلولاتها ومعانيها بحسب تعامل الناس بها، ومنها جاء الاسم، وهدفها الغاء التفسير النبوي وما يتعلق به.

٤) **القراءة المقاصدية للنصوص: وهدفها النظر إلى مقاصد الشرع فمثلاً** مقصد الكلي للحدود العقوبة، فيعاقب الإنسان بما يناسب الزمان والمكان، وعليه فلا يلزم تطبيق حدود الشريعة.

والغاية من هذه القراءات كلها والكتابة فيها؛ هو الغاء التفسير النبوي للنص، وتفسير النصوص تبعاً لأهوائهم[١].

ثانياً: دوافع أصحاب القراءات المعاصرة:

أهداف ودوافع الطاعنين في القرآن والسنة مطردة عبر العصور وهم يسعون من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف منها:

أولاً: أن كثيراً من أصحاب القراءة المعاصرة سعوا في بحوثهم إلى زعزعة الثقة بالعقيدة الإسلامية الصحيحة بإيراد الشبهات، والطعن في الصحابة.

ثانياً: أن كثيراً منهم شككوا في روايات كتب الصحاح والسنن، وهذه نظرية ينشرها البعض منهم، بل وصرّحوا بأن الصحيحين فيها الكذب، وما هو مخالف للعقل !!.

ثالثاً: أن جملة من أصحاب القراءة المعاصرة ذكروا أن كثيراً من الأحاديث الصحيحة والاختلافات العقدية إنما هي من نتاج الصراعات السياسة.

رابعاً: أن كثيراً منهم رموا رجال القرون المفضلة بالكذب في الحديث، ووصف رجال القرون المفضلة بالظلم واتباع أهواء السلاطين، وهذا مؤداه –في الحقيقة– إلى تكذيبهم في نقلهم !![٢].

خامساً: أن كثيراً منهم طعنوا في الصحابة حِينًا وفى السُنَّة حِينًا آخر، وهدفهم تشكيك المسلمين في الأصل الثاني وهي السُنَّة وتقليل الثقة بها، وإذا تشكَّك المسلمون في السُنَّة وقلَّلوا

---

(١) ينظر: محاضرات الدفاع عن السنة، أ. د محمد بازمول (المحاضرة الثانية).

(٢) ينظر: كشف شبهات حسن المالكي لناصر الفهد (ص ١٦).

الثقة بها استعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه، إذ السُنَّة شارحة للقرآن وَمُبَيِّنَةٌ لَهُ.

سادساً: يهدفون إلى تشويه سُمعة الاسلام في نفوس رواد ثقافتهم من المسلمين لإدخال الوهن إلى العقدية الاسلامية، والتشكيك في التراث الإسلامي والحضارة الإسلامية.

المطلب الثاني: التعريف بالكاتب

- **اسمه:** حسن فرحان المالكي، نسبة إلى بني مالك وهي من منطقة جيزان اقصى جنوب المملكة، بالقرب من الحدود اليمنية، ولد سنة (١٣٩٠هـ).
- حصل على البكالوريوس من قسم الإعلام بكلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٤١٢هـ، وعمل معلماً، وموجهاً بإدارة تعليم الرياض في الأعوام ١٤١٤هـ – ١٤١٧هـ.
- **مذهبه الفقهي:** هو المذهب الزيدي، وقد تأثر بهم وبالروافض، وذلك ظاهر في مقالاته وكتبه ومنها:

أولاً: إثارته الكلام حول الصحابة، وسبه لبعضهم كمعاوية، وغضه من قدر أبي بكر وعمر، وإكثاره من الخوض فيما شجر بين الصحابة[١].

ثانياً: غلوه في علي ﷺ، فهو لم يرض بذكر مناقبه وحبه، ولا يقنعه تخطئة من قاتله من الصحابة متأولاً، بل لابد من الوقيعة فيهم، ونفي الصحبة عنهم، وإلصاق المعايب بهم[٢].

قال سفيان بن عيينة: "من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة، فهو صاحب هوى"[٣].

ثالثاً: أنه شديد الطعن على كتب السلف وأئمة السلف، ووسمهم بأنهم نواصب [٤].

---

(١) ينظر: الصحابةُ بين الصُّحبة اللُّغوية والصُّحبة الشَّرعية لحسن فرحان (ص ٥٢) (ص٥٤-٥٥)، قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص ٥٠-٥١).

(٢) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص٧٢-٧٣).

(٣) شرح السنة للبربهاري (ص ٦٩).

(٤) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص٧٩).

قال الإمام البربهاري[1]: " إذا سمعت الرجل يقول: فلان ناصبي، فاعلم أنه رافضي" [2]، وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة "[3].

رابعاً: انتقاداته للكتب التي ترد على الروافض و تدافع عن الصحابة ككتاب (العواصم والقواصم) لابن العربي، و(منهاج السنة) لشيخ الإسلام ويدل على ذلك كتابه إنقاذ التاريخ الإسلامي[4].

خامساً: أن كلامه في كثير من هذه الأمور منقول من كتب الروافض والزيدية.

سادساً: عدَاؤه وحقده على أهل السنة والجماعة وأئمة السلف.

وعلى كلٍ فهو – من خلال مقالاته وكتبه– يتضح للقارئ تمذهبه بمذهب الشيعة من سب الصحابة، والغلو في آل البيت، والطعن في أئمة السنة.

- **عقيدته**: يذكر غير واحد بأن المالكي شيعي زيدي متستر، يثني كثيراً في كتبه على المعتزلة والجهمية، وقد وافقهم في خصال منها:

الأولى: كلامه في الأسماء والصفات بنحو كلام الجهمية في كتابه (قراءة في كتب العقائد).

الثانية: وصفه أهل السنة بأنهم مجسمة ومشبهة، ومن صفات الجهمية وصفهم لأهل السنة

---

(١) هو: أبو محمّد الحسن بن علي، بن خلف البربهاري، نسبة إلى " بربهار " وهي الادوية التي تجلب من الهند، الحنبلي، شيخ الحنابلة في وقته، القدوة، الإمام، من أهل بغداد، له مصنفات، منها (شرح كتاب السنة)، توفي سنة (٣٢٩ هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٩٠)، الاعلام للزركلي (٢/٢٠١).

(٢) شرح السنة (ص ١٠٩).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للآلكائي(١ / ١٧٩).

(٤) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص١٠٩).

والجماعة بأنهم مشبهة، أو مجسمة، أو حشوية [١]، قال الإمام البربهاري: " إذا سمعت الرجل يقول: فلان مشبه، وفلان يتكلم في التشبيه فاتهمه، واعلم أنه جهمي " [٢].

الثالثة: حقده على أئمة السنة كالإمام أحمد، وابنه عبد الله، والبربهاري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغيرهم الذين ألجموا الجهمية وكبتوهم [٣].

الرابعة: تعظيمه لأئمة الجهمية والقدرية كالجعد بن درهم (ت ١١٨هـ)، والجهم بن صفوان (ت:١٢٨هـ)، وغيلان القدري (ت بعد ١٠٥هـ)، وتكذيبه لما ينسب إليهم ولو كان الناقل ممن أجمع على عدالته وأمانته [٤].

من خلال كتبه تتضح عقيدته وإن ادعى في بعض مقالاته أنه من أهل السنة والجماعة[٥]، وربما جعل ذلك تقية، فمقالاته وكتبه تكذب ما أدعاه وما ذكرناه كافٍ في نسبته للشيعة، وإن لم ينتسب إليهم؛ لأن العبرة بواقع الحال لا بدعوى اللسان.

- **تأثره بأهل الكلام:**

نجد أن حسن فرحان تأثر بمن سبقه من أهل الكلام، والتشيع، وأصبح يردد شبهاتهم، وأقوالهم، وممن تأثر بهم:

١) تأثر بأهل الكلام وأشبههم في خصلتين:

الأولى: نهمته في التشكيك، فتجده يشكك دائماً في المسلمات والثوابت، ويورد الشبه في كثير

---

(١) أورد ذلك في كتابه : قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص٩) .

(٢) شرح السنة للبربهاري (ص١٠٩).

(٣) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص:٦٤ . ٦٥).

(٤) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص٨٩-٩١)، كشف شبهات حسن المالكي ل ناصر الفهد (ص ١١).

(٥) ينظر: قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص١٢٩).

من المسائل في التوحيد، والإيمان، والصحابة، وأقوال السلف، وصحة الأحاديث، ومجريات التاريخ وغير ذلك، فلا يخرج له كتاب أو رسالة إلا في الهدم و التشكيك، وهذه من صفات المتكلمين الذين ذمهم السلف رحمهم الله.

الثانية: أن رأس ماله من العلم هو الاعتراض، والقدح في الأدلة، والجدل المذموم، وإيراد الشبه، وهذا رأس مال المتكلمين، وهو ليس من العلم في شيء' ينطبق عليه قول شيخ الإسلام –رحمه الله– عن المتكلمين " إنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً وأضعف الناس علماً ويقيناً، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم " [(١)].

٢) وتأثر حسن فرحان كذلك بابن عقيل العلوي[(٢)]، وجعله عمدته الأولى في ما يردده من أفكار يتلقفها ثم يعيد صياغتها وطرحها بما يناسب عصرنا:

ذكر جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) –رحمه الله– ترجمه بسيطة لابن عقيل قال فيها: "محمد بن عقيل أحد المقيمين في سنغافورة للاتجار والاشتغال بالعلم، وهو حضرمي علوي، إلا أنه يتشيع بغلو، مع أنه على مذهب الشافعي"[(٣)]!، وقال عنه الزركلي في الأعلام: "كان شديد التشيع، له كتب منها: "النصائح الكافية " تحامل فيه على معاوية بن أبي سفيان ونال منه" [(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧/٤).

(٢) هو: محمد بن عقيل بن عبد الله بن عمر، من آل يحيى، العلوي الحسيني الحضرمي، رحالة، من بيت علم بحضرموت، وكان شديد التشيع. له كتب، منها " النصائح الكافية " و"العتب الجميل على علماء الجرح والتعديل " المتوفى سنة، ينظر: الأعلام للزركلي (٢٦٩/٦)، أعيان الشيعة (٣٠٩/٤٥).

(٣) الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الألوسي (ص ١٢٢).

(٤) الأعلام للزركلي (٢٦٩/٦).

مؤلفاته:

١) حرية الاعتقاد في القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي.

٣) قراءة في كتب العقائد المذهب الحنبلي نموذجاً.

٤) رواة الحديث.

٥) قراءة في كتاب التوحيد.

٦) حسن الإجابة في عقيدة الإمساك عما شجر بين الصحابة.

٧) بحث في إسلام معاوية بن أبي سفيان.

٨) حديث: معاوية فرعون هذه الأمة.

٩) الصحبة والصحابة بين الإطلاق اللغوي والتخصيص الشرعي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

المبحث الثاني

عرض مقالات حسن فرحان والرد عليها، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: شبهة أن أبا هريرة –رضي الله عنه– أكثر من الرواية عن كعب الأحبار.
- المطلب الثاني: شبهة رواية البخاري ومسلم عن أهل البدع.
- المطلب الثالث: زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط، والردُّ عليه.
- المطلب الرابع: حكمه على من رد حديث أبوال الإبل.

المطلب الأول: شبهة أن أبا هريرة – رضي الله عنه – أكثر من الرواية عن كعب الأحبار.

قال حسن فرحان– هداه الله للحق–: هل كان بعض الصحابة يأخذ عن أهل الكتاب؟ وهل كان الناس يخلطون فيجعلون أحاديثه عن أهل الكتاب أحاديث عن النبي نفسه؟

الجواب: نعم، والدليل يأتي: قال بسر بن سعيد: اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث ؛ فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة: فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب ثم يقوم ؛ فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ويجعل حديث كعب عن رسول الله ! اهـ [(١)].والحديث عند ابن كثير من طريق الإمام مسلم عن الدارمي عن مروان بن محمد الدمشقي عن الليث بن سعد، عن بكير بن الاشج عن بسر[(٢)]، وهذا السند صحيح عند أهل الحديث، إذاً فهذا الخلط مزدوج فأبو هريرة يتلقى عن أهل الكتاب (كعب الأحبار)، وهم عندما يروونه عنه يجعلونه عن النبي، ولذلك كثرت في أحاديث أبي هريرة تلك الأحاديث المنكرة في التجسيم، والتشبيه، وقصص الأنبياء (كضرب موسى لعين ملك الموت) [(٣)]، وغير ذلك كثير

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢ / ٦٠٦).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٨ / ١٠٩).

(٣) الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ((أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه وقال: ارجع، فقل له: يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن...)) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها رقم (١٣٣٩) (٢/ ٩٠) ولفظ مسلم جاء مرفوعاً ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام. فقال له: أجب ربك قال فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففقأها...)) كتاب الفضائل باب من فضائل موسى ﷺ رقم (٢٣٧٢) (٤/ ١٨٤٢)، ورواه كذلك بالرفع أحمد في المسند (٨١٥٧)(٨/ ٢٢٠).

جداً، فالواجب الشرعي هو التريث أكثر في أحاديث أبي هريرة وهو أشهر رواة الصحابة، وخاصة في مثل هذه المسائل التي هي محل إنكار وخصومات مذهبية

والعقائد الكبرى يتم أخذها من القرآن الكريم، ويكفي لو أحطنا بالأسماء الحسنى في القرآن الكريم مع ما ذكره الله عن نفسه من أفعال وخلق وتقدير[١].

الرد على الشبهة:

يمكننا الرد على هذه المزاعم بالآتي:

أولاً: إن ما كتبه حسن فرحان – هداه الله – في الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ أكثر الصحابة رواية للأحاديث، إنما هو ادعاءات واتهامات باطلة ليس عليها برهان، ولا ترتاح إليها النفوس الكريمة، وذلك لتقليل الثِّقَةُ بناقل الأحاديث والسنن النبوية، فتقل الثقة بالمنقول، قال أبو زرعة: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة " [٢].

ثانياً: شهادة الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم وثناءهم على أبي هريرة ﷺ بقوة الحفظ، وعدوا هذا من المعجزات النبوية الظاهرة، ومن خصائص أبي هريرة ﷺ، ويدل على ذلك قصة بسط الرداء المروية في "الصحيحين[٣] "، وقد أثنى الحافظ الذهبي على حفظه، ليكون رداً قاصماً

---

(١) علم الحديث – تأثير أهل الكتاب عند أهل الحديث (الجزء الخامس) بحث بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤ م.

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٩)، ينظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٩٦).

(٣) عن أبي هريرة ﷺ، قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه؟ قال: ((ابسط رداءك))فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ((ضمه)) فضممته، فما نسيت شيئا بعده)) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم

لأهل الأهواء وذلك بقوله: "وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث"[1].

ثالثاً: إن تحامل الكاتب على أبي هريرة ﷺ واضح جداً، فقد اتهمه بالتتلمذ على كعب الأحبار لروايته بعض الأحاديث التي وافقه عليها كعب، وأنكر عليه إنكاراً شديداً، علماً بأنه لم يتفرد بروايتها، ولسنا ننكر أن فيما رُوي عن كعب وغيره من علماء أهل الكتاب ما هو كذب في نفسه، لكن علماء الحديث وَنُقَّادُهُ نقدوا كل هذا وميزوا بين الصحيح والمعلول، والمقبول والمردود، وما هو موقوف على كعب من معارفه التي اكتسبها من كتب أهل الكتاب، وما وَهِمَ فيه بعض الرواة فرفعه إلى النَّبِيِّ – صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ – بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد ولا تَعْقِيبًا لِمُعَقِّبٍ[2].

رابعاً: المشهور عن أبي هريرة ﷺ أنه كان يعزو كل ما يحدث به عن غير النبي ﷺ إلى قائله، فبالأحرى أن يبين حديث كعب، وما يقوله له كعب، ولا يمكن لإنسان أن يتصور أبا هريرة ﷺ يكذب، وينسب ما يقوله كعب إلى النبي ﷺ .

خامساً: إن كان أبو هريرة ﷺ قد سمع من كعب وروى عنه ؛ فإنما روى أخبار الأمم الماضية وعزاها إليه، وربما يكون بعض السامعين قد خلط بين ما يروي أبو هريرة عن النبي ﷺ، وما يرويه من القصص عن كعب، فليس في تحديث أبي هريرة عن كعب أي حرج أو مانع وقد سمح رسول

---

(١١٩) (١/٣٥) واللفظ له، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ رقم (٢٤٩٢)(٤/١٩٣٩)، ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧٣، ٧٤).

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (ص ٢/٤٤٥).

(٢) ينظر: دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين لمحمد أبو شهبة (ص ١٤٣).

الله ﷺ بذلك فقال: ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))[1]، ولكن ليس لأحد أن يزعم أنه كان ينسب ما يحدث به عن كعب إلى الرسول ﷺ، وقد كان البعض يسمع ذلك فيخطئ في نسبة ما سمع من أبي هريرة إلى الرسول ﷺ فما جريرة أبي هريرة في ذلك؟[2].

سادساً: لو سلمنا ثبوت كثرة رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار فهي لا تسعف الكاتب ولا تشهد لما قصد إليه من الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه، لجواز أن يكون علم هذا من كتب أهل الكتاب، وليس كل ما فيها باطلاً ففيها الحق والباطل، والقرآن وَالسُنَّةُ الصحيحة هما الشاهدان على ما فيها من حق أو باطل.

سابعاً: أما حديث ((ضرب موسى لعين ملك الموت))[3]، ففي الصحيحين وهو مرفوع لا محالة، ويبعد كونه من الإسرائيليات، ورواه كذلك الإمام أحمد في "مسنده"[4] وليس في الحديث ما يستشكل وإنما يكون مشكلاً لو أن موسى – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – علم أنه ملك الموت، وأنه دافعه رغبة عن الموت، إذ مقام الأنبياء يتنزه عن ذلك.

ثامناً: وأما مسالة أن أحاديثه منكره وهي في التشبيه والتجسيم وفي الخصومات المذهبية فأحسن من رد عليه ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) في من ينتقد أبي هريرة رضي الله عنه، بقوله: "وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره"، من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤/١٧٠) (٣٤٦١).

(٢) أبو هريرة راوية الإسلام للدكتور محمد عجاج خطيب (ص ٢٤٨)، بتصرف يسير.

(٣) سبق تخريجه (ص١٦).

(٤) أخرجه أحمد في المسند تحقيق أحمد شاكر رقم (٨١٥٧) (٨/٢٢٠).

– إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم – الذي هو كفر– فيشتمون أباهريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه تمويها على الرعاء والسفل، أن أخباره لا تثبت بها الحجة !.

– وإما خارجي، يرى السيف على أمة محمد ﷺ، ولا يرى طاعة خليفة، ولا إمام إذا سمع أخبار أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة!.

– أو قدري اعتزل الإسلام وأهله وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة رضي الله عنه التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر لم يجد بحجة تؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرةرضي الله عنه لا يجوز الاحتجاج بها!

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه، واختاره تقليداً بلا حجة ولا برهان تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه!! وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة رضي الله عنه أخبارا لم يفهموا معناها!"[1].

هكذا نجد أن أبا هريرة رضي الله عنه بعيد من تلك الاتهامات والاباطيل التي أُشيعت حوله، وتحطمت سهام أعدائه الواهية على الحصن المنيع الذي بناه بصدقه وأمانته واستقامته، فبقي أحد أعلام السنة، وراوية الإسلام يحترمه الجمهور، ويعرفون مكانته ومنزلته – رضي الله عنه وأرضاه –.

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ٥٨٦).

المطلب الثاني: شبهة رواية البخاري ومسلم عن أهل البدع:

يتهم حسن فرحان البخاري ومسلم، بالرواية عن أصحاب البدع الدعاة إلى بدعتهم حين يقول: "..فهذا خلاف ما عليه أكثر المحدثين – يعني عدم إسقاط رواية المبتدع الداعي لبدعته إذا كان ثقة – وعلى رأسهم البخاري ومسلم فلم يتركوا روايات ثقات المبتدعة حتى ولو كان فيها تأييداً لبدعتهم[1].

الرد على الشبهة:

تطاول حسن فرحان – رده الله إلى الحق – على الإمام البخاري والأمام مسلم واتهامهما بالرواية عن أهل البدع، والذي عليه أهل الحق هو خلاف ما قرره حسن فرحان، وقبل الرد عليه نذكر أقسام البدعة، وحكم رواية المبتدع، وموقف البخاري ومسلم من ذلك، وفق الآتي:

أولاً: حكم رواية المبتدع:

قسم المحدِّثون البدعة بالنسبة للموصوف بها إلى قسمين: بدعة مكفرة، بدعة مفسقة.

١) **البدعة المكفرة:** ما يخرج صاحبها عن دائرة الإيمان وهي نوعان:

أ- ما اتفق على تكفير أصحابها: كما في غلاة الروافض.

ب- ما اختلف في تكفير أصحابها: كالقائلين بخلق القرآن، والنافين لرؤية الله تعالى يوم القيامة.

٢) البدعة المفسقة: وهي التي لا تخرج صاحبها عن دائرة الإيمان: مثل بدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذاك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه

---

(١) كتاب الرياض (ص٢١١).

مستند إلى تأويل ظاهره سائغ[١].

واختلف علماء أئمة الحديث ونقاده في حكم الرواية عن أهل البدع الذين لم يُكفَّروا ببدعتهم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: رد رواية المبتدع رداً كاملاً وعدم قبولها سواء أكان من الغالين أم من غير الغالين، من الدعاة أو غيرهم، وممن ذهب إليه مالك بن أنس، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، وقد وجه الحافظ ابن رجب هذا المذهب بقوله: " والمانعون من الرواية، لهم مأخذان: أحدهما: تكفير أهل الأهواء وتفسيقهم، وفيه خلاف مشهور. والثاني: الإهانة لهم، والهجران، والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم، ولهذا مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي"[٢].

القول الثاني: يحتج بهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم، سواء أكانوا دعاة أم لا، وممن قال به الشافعي وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وروي عن أبي يوسف وأبي حنيفة، وحكاه الحاكم في المدخل عن أكثر أئمة الحديث[٣].

القول الثالث: تقبل أخبار غير الدعاة إلى بدعهم، وترد أخبار الدعاة منهم، وقد صرح الخطيب وغيره بأنه مذهب الكثير من العلماء[٤].

---

(١) ينظر: هدي الساري (ص٥٤٤).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص٦٥).

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٤٨ – ١٤٩).

(٤) ينظر: علوم الحديث (ص١٠٣).

قال أبو حاتم بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) أحد المصنفين من أئمة الحديث " الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً "، ثم علق عليه ابن الصلاح بقوله: وهذا- يعني عدم قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته - " مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء "[١].

ثانياً: موقف البخاري ومسلم من الرواية عن المبتدعة:

ويُجلِّي ابن الصلاح موقف البخاري ومسلم من الرواية عن المبتدعة بقوله: والأول - يعني من ردّ رواية المبتدع مطلقاً - بعيدٌ مُباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم [٢].

وعند التأمل في رجال البخاري – رحمه الله – نجد جملة كبيرة منهم قد رموا ببدع اعتقادية مختلفة وقد أورد الحافظ في " هدي الساري " من رمي من رجال البخاري بطعن في الاعتقاد فبلغوا (٦٩) راوياً، ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
- أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.
- أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.
- أحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٤، ٥٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٥).

- كثير منهم لم يصح ما رموا به[1].

إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره.

وما ذهب إليه الإمام البخاري وتلميذه الإمام مسلم هو مذهب كثير من المحدثين، فقد رويا في صحيحهما عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وما ذهبا إليه هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ثالثاً: ليست من المصلحة ترك رواياتهم لأن في تركها، اندراساً للعلم، وتضييعاً للسنن، فكانت المصلحة الشرعية تقتضي قبولها ما داموا ملتزمين بالصدق والأمانة، قال الخطيب البغدادي-رحمه الله- بعد أن ذكر أسماء كثير من الرواة احتج بهم وهم منسوبون إلى بدع اعتقادية مختلفة: "دوَّن أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب"[2]، قال علي بن المديني-رحمه الله-: " لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي خربت الكتب"[3]، وقال الزيلعي-رحمه الله-: ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، بل خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم منهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبيد الإيادي، وخالد بن مخلد القطواني وغيرهم[4]، فهذا من باب الحفاظ على

---

(١) ينظر: هدي الساري (ص٤٨٣ – ٤٨٤)، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص٧٣).

(٢) الكفاية (ص١٥٣ – ١٥٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٧).

(٤) ينظر: هدي الساري (ص١٥٧)، نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (١/ ١٠).

السنة النبوية من الضياع ؛ لإن الطعن بالراوي لا يجعل من الإمام يترك الحديث، بل كأنه يعمل بقاعدة " الضرورات تبيح المحظورات ".

رابعاً: أن البخاري إذا خرَّج لمن نسب إلى بدعة فإنه ينتقي حديثه ويورده في المتابعات والشواهد للأصل الذي عنده، أو يذكره من باب المتابعات والشواهد إن كان الأصل من غير هذا الطريق، وبالتالي فإن روايته عنه من باب زيادة الطرق، كما أنه لا يروي عن راوٍ تفرد بحديث يخالف به الثقات[1].

خامساً: أن البخاري لم يفقد شرط عدم روايته لأهل البدع فالبدعة لم تثبت عند معظمهم، ومنهم من ثبتت عنده البدعة ولكنه تاب ورجع، والباقي منهم وإن ثبتت بدعتهم فهو لم يخرج لهم ما يقوي بدعتهم، وإن خرج لهم لثقتهم وضبطهم، وهذا النوع لم يروِ له إلا متابعاً أو شاهداً أو مقروناً بحال ولا يروي له أصلاً [2].

سادساً: قد حقق الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في مسألة رد رواية المبتدع: "والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد: أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله "[3].

---

(١) منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ل إندونيسيا خالد محمد حسون (١/ ١٧٧)، وينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (١/ ١١).

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة (١/ ١٧٧).

(٣) نزهة النظر لابن حجر (ص٥٣).

سابعاً: أن الحكم بالكفر، أو الفسق، أو البدعة، إنما يكون بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة، فمن وقع في شيء من البدع فلا نجرؤ على تبديعه أو تفسيقه أو تكفيره، فإذا كان متأولاً أو جاهلاً، فهو معذور بجهله أو تأويله، لكن من بلغته الحجة، وكشفت له الشبهة، فأصرّ على قوله المخالف لأصول السنة، فهو معاند، ولا شك في فسق هذا النوع، لأنه مخالف لأوامر الله وأحكامه، والفسق هو الخروج عن طاعة الله [1].

وبهذا يتضح أن كلام حسن فرحان، إنما هو مجرد ادعاء وافتراء على الإمامين الجليلين، ولا برهان عنده على ذلك.

(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص ٧٠).

المطلب الثالث: زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط:

قال حسن فرحان في – هداه الله –: ((لا يظنَّن مغفَّل أنَّ المبالغةَ في صغائر المعتقدات المرتكزة على نصوص ظنيَّة الثبوت أو الدلالة كانت نتيجة لأهميَّة تلك العقائد المتنازَع فيها، وإنَّما كانت المبالغة في تلك المعتقدات نتيجة من نتائج الصراعات السياسية بالدرجة الأولى، ثم الصراعات المذهبية، أو حب العلو في الأرض والتفرد بالزعامة نتيجة التحاسد والتنافس بين العلماء، وبعض هذا نتيجة غفلة الصالحين، مع استغلال سلطوي حتى ينشغل الصالحون في خصومات ثانوية لا أهميَّة لها!!...وأنَّ الله قد أمر بالصبر على الحقِّ، ولكننا في الوقت نفسه ننسى أنَّ الله أمر بالتواصي بالحقِّ، ونحن لا نتواصى بل نتآمر ونكيد ونمكر المكر السَّيِّء، وننسى أنَّ الواجب أن نعرف ـ قبل أن نعلن الاختلاف ـ أنَّ ما نفعله حق أو لا، ثم بعد ذلك نتواصى بالصبر، أما أن نتواصى بالصبر على الكذب على رسول الله، وتبرير هذا الكذب بأنَّه مندرجٌ تحت أصل، ونتواصى بالتشبيه الصريح لله جلَّ جلاله بخلقه بناء على الإسرائيليات والأساطير، فهذا كلُّه ليس من الحقِّ الذي نُؤجَرُ على الصبر عليه، إنَّما نُؤجَر على الصبر على الحق الواضح المبني على قطعي الثبوت والدلالة من أدلَّة الكتاب والسنَّة، فالحقُّ الذي ذكره الله في كتابه وأخبر به رسوله ﷺ ليس بهذا الخفاء، بحيث لا يهتدي إليه إلاَّ الغلاة، لهذا علينا أن نصحح أوضاعنا العلمية والعملية وفق النصوص الشرعية، لا ما تسوله لنا أنفسنا وغفلتنا وقناعتنا الخادعة بأنَّنا أحسن الناس إيماناً؛ لأنَّ الإيمان ليس بالتحلِّي ولا بالتمنِّي، وإنَّما هو قولٌ وعمل ومنهج عدل وعلم وصدق وتثبت!!)) [1].

---

(١) قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص١٨٨).

وقال أيضاً: ((ضرورة العودة للقرآن الكريم والالتزام بما فيه من مجمل الإيمانيات التي يسمُّونها العقائد ومجمل الأوامر الظاهرة والمحرمات الظاهرة والأخلاق الواجبة، وعدم امتحان الناس بالمتشابه منه، ثم العودة لمتواتر السنَّة، ثم الصحيح المشهور، وترك التنازع في المختلف فيه من السنَّة، سواء من حيث الثبوت أو دلالة النصِّ، وفتح حرية الاجتهاد في ذلك...!!)) [(١)].

الرد على الشبهة:

أولاً: أما الطريقة التي ذكرها حسن فرحان– هداه الله وأرجعه إلى الحق– وهي التعويل على ما كان قطعيَّ الثبوت والدلالة من النصوص هي طريقةُ المبتدعة وأهل الأهواء، فيُرد عليه بعدة ردود:

- أن أهل السنَّة والجماعة يُعوِّلون على القرآن، والمتواتر، والآحاد من السنَّة، ومن أوضح الأدلة على التعويل على أحاديث الآحاد في العقائد وغيرها حديث معاذ بن جبل ﷺ في بعثه ﷺ إلى اليمن ليعلِّم الناس دينهم[(٢)]؛ فإنَّ الحجَّةَ قامت على أهل اليمن بما يُخبرهم به في الأصول والفروع، وهو شخصٌ واحد، وهذا بخلاف طريقة أهل الأهواء الذين لا يأخذون بأحاديث الآحاد، بزعمهم أنَّها ظنيَّةُ الثبوت، وأمَّا القرآن ومتواتر السنَّة الذي لا يتمكَّنون من ردِّه لكونه قطعيَّ الثبوت، لكنهم يقدحون في ثبوت معناه إذا لم يوافق أهواءَهم؛ زاعمين أنَّه ظنيُّ الدلالة، وليس قطعيًّا فيها[(٣)].

---

(١) قراءة في كتب العقائد لحسن المالكي (ص:١٨٦)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة(١٤٥٨)(١١٩/٢) بلفظ ((إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل..))، ومسلم كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١٩) (٥١/١).

(٣) ينظر: الانتصار لأهل السنَّة والحديث لعبد المحسن البدر (ص ١١٤).

- وأمَّا غير أهل السنَّة من أهل البدع، وأهل الأهواء فهم يُعوِّلون على العقول ويتَّهمون النقول، فإن كان النقلُ آحاداً فهو عندهم ظنيُّ الثبوت فلا يُعوَّل عليه في أصول الدِّين، وإن كان قرآناً أو سنَّةً متواترةً ،وهو لا يتفق مع أهوائهم الفاسدة ـ قالوا: قطعي الثبوت ظنيُّ الدلالة، فلا يُعوَّلُ عليه!!
- كل ما ثبت من السنة، وبالأخص صحيح البخاري وصحيح مسلم، لا يقال عنه ظني الثبوت، فإنَّ الأمة تلقت الصحيحين بالقبول، فهو قطعي الثبوت، وكل الشراح للصحيحين والمختصرين والمنتقدين، كل هؤلاء يجزمون بصحتها كما اجمعوا على ذلك، وهذا الإجماع يفيد انه صحيح قطعي وليس بظني، وهل الإجماع يقوم على خطأ، وعلى ضلالة، وعلى مجرد ظنون.
- **قسَّم الإمام الشاطبي الأدلة الشرعية من حيث كونها قطعية أو ظنية إلى أربعة أقسام، فصّلها كما يلي:**

القسم الأول: الأدلة القطعية، وهي التي لا تفتقر إلى بيان؛ كأدلة وجوب الطهارة من الحدث والصلاة والزكاة والصيام والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجتماع الكلمة والعدل وأشباه ذلك.

القسم الثاني: الأدلة الظنية الراجعة إلى أصول قطعية، ومثالها العام: أخبار الآحاد، فإنها بيان للكتاب لقوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، ومثالها كذلك: ما جاء في الأحاديث من صفة الطهارة الصغرى والكبرى

والصلاة والحج، ومنه أيضًا قوله ﷺ: ((لا ضرر، ولا ضرار))[1]، فإنه داخل تحت أصل قطعي؛ لأن الضرر والضرار مثبوت منعه في الشريعة كلها في وقائع جزئيات وقواعد كليات.

القسم الثالث: الأدلة الظنية المعارضة لأصل قطعي، أو التي لا يشهد لها أصل قطعي، فهذه مردودة بلا إشكال، والدليل على ذلك أمران: أنها مخالِفة لأصول الشريعة، ومخالَفةُ أصولها لا تصح؛ لأنها ليست منها، وما ليس من الشريعة كيف يُعَدّ منها؟! أن ليس لها ما يشهد بصحتها، وما هو كذلك متساقط في الاعتبار.

القسم الرابع: الأدلة الظنية التي لا يشهد لها أصل قطعي، ولا تعارض أصلًا قطعيًّا، فهي في محل نظر[2]، ومما يجدر التنبّه إليه أنَّ قضية تقسيم الأدلة الشرعية تبعًا للقطع وللظن برُمَّتها؛ قضية كلامية في الأصل، نشأت عند المعتزلة، وانتقلت منهم إلى الأشاعرة في مصنَّفاتهم الأصولية –مثل ما نجده في كتب الإمام الشاطبي–، ومِن ثَمَّ اشتهرت وصارت أحد مسلَّمات البحث الأصولي. لكن على أي حال فقد استقر الأمر على العمل بذلك التقسيم، وتلقته الأمة بقبول حسن.

وعلى هذا فالأقرب هو أن خبر الأحاد إذا احتفت به القرائن أفاد القطع كذلك وهو قول بعض المحققين مثل ابن تيمية وابن القيم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣١٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وابن ماجه في الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (٢٣٤٠) (٣/٤٣٠)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وأخرجه مالك في الموطأ (٣١) (٢/ ٧٤٥) مرسلاً، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها، وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ينظر: مستدرك الحاكم (٢٣٤٥) (٢/٦٦)، وحسنه النووي بقوله "حديث حسن وله طرق يَقْوَى بعضها ببعض" ينظر: الأربعين (٣٢)، وحسنه وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٢١٠)، وصححه الألباني في الإرواء (٨٩٦) (٣/٤٠٨).

(٢) ينظر: الموافقات في أصول الاحكام للشاطبي (١/١٧ – ٢٠).

ثانياً: وأمَّا ما زعمه حسن فرحان من أنَّ أهل السنَّة "يتواصون بالصبر على الكذب على رسول الله ﷺ ويُبرِّرون هذا الكذب بأنَّه مندرجٌ تحت أصل، وأنَّهم يتواصون بالتشبيه الصريح لله جلَّ جلاله بخلقه بناء على الإسرائيليات والأساطير" فيجاب عنه:

- أن هذا من أفحش الكذب وأبطل الباطل؛ لأنَّ أهل السنَّة هم أبعدُ الناس عن هذه القبائح، وما وُجد في بعض كتب أهل السنَّة من أحاديث وآثار في أسانيدها وضَّاعون وضعفاء، فمراد مَن ذكَر ذلك منهم بإسناده أن يُعلم وروده كذلك، وأنَّه لكذبه أو ضعف إسناده لا يُعوَّل عليه.
- أنَّ أهل السنَّة مثبتةٌ منزِّهةٌ، وليسوا بمشبِّهة ولا معطِّلة، وأهل السنَّة لا يقولون بالتشبيه ولا التعطيل، وإنَّما مذهبُهم وعقيدتُهم الإثبات مع التنزيه، كما قال الله عزَّ وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] فهم مثبتةٌ غير معطِّلة، ومع إثباتهم ليسوا بمشبِّهة.**ثالثاً**: وأما قوله: " ثم العودة لمتواتر السنة، ثم الصحيح المشهور، وترك التنازع في المختلف فيه من السنَّة، سواء من حيث الثبوت أو دلالة النصِّ، وفتح حريَّة الاجتهاد في ذلك !!".

يرد عليه:

غرض حسن فرحان من بالأخذ بالصحيح المشهور وترك المختلف فيه الأخذ بما يوافق أهواء أهل البدع، وترك الأخذ بما لا يوافق أهواءهم، ومما يدل على ذلك قدحه لأحاديث صحيحه في الصحيحين وغيرهما، والادعاء بأنها آحاد، وما ذلك إلا لأنَّها لا توافق هواه.

المطلب الرابع: حكمه على من رد حديث أبوال الإبل.

قال حسن فرحان – هداه الله –: حديث أبوال الإبل: لا يجوز تكفير أحد لأنه رد حديثاً نراه صحيحاً حتى تعلم أنه يؤمن بأن هذا الحديث صدر عن النبي صلوات الله عليه ثم يرده ، أما إذا كان الشخص يقول: أنا لا أؤمن أن النبي قال هذا الحديث فهذا لا يجوز تأثيمه فضلاً عن تكفيره، ونيته عند الله.

ولو كان كل من رد حديثاً صحيحاً يكفر لتم تكفير البخاري ومسلماً وأحمد وسائر أهل الحديث لأنه ما من منهم إلا وقد رد صحيحاً يظنه ضعيفاً...

والضجة الأخيرة عن حديث أبوال الإبل من هذا الباب..فالحديث آحاد، وليس قطعياً حتى يتم تكفير من لم يعتقده إلا إذا صرح بأنه يرى صحته لكنه يرده

والعقل لا يهتم به أهل الحديث، بل يبغضون المعتزلة وغيرهم لأجله، ويتهمونهم برد النصوص بالعقل، وهذا وهم ارتضوه ونشروه وكفروا به أمماً.

الذي ينكر ها الحديث يرى أنه لا يمكن للنبي أن يقوله ، لأن النبي إنما يتبع القرآن وبهذا يستنتج أن الحديث باطل.

وآخر يرد الحديث لأنه يراه مخالفاً لبداهة العقول وأن الشرع أتى بالعقل وحث عليه ولا يمكن أن يصدر من النبي ما يخالف العقل.

وثالث يرد الحديث لأنه يتعارض في نظره مع أصول وقواعد الإسلام العامة ورابع قد يرى أنه موقوف وهم آخرون في رفعه أو مرسل وهم آخرون في وصله..."[1].

---

(١) حديث أبوال الإبل لحسن فرحان مقال بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧م.

الرد على الشبهة:

يمكن الرد على هذه المقالة من جانبين:

الجانب الأول: رد الحديث النبوي بحجة أنه آحاد:

أولاً: يجب على الجميع تعظيم سنة النبي ﷺ واحترامها متواترها وآحادها، والمعرض عنها معرض عن القرآن، قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالى:﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[النجم:٣-٤]، وقد حذر منه النبي ﷺ في حديث أبي رافع رضي الله عنه عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((لا أُلفِيَنَّ أحدَكم متَّكئاً على أريكتِه، يأتيه الأمرُ من أمري مِمَّا أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتَّبعناه))[(١)]، فالواجب العمل بالسنة، وقبولها ومعاملتها بما كان يعاملها به الصحابة رضوان الله عليهم حين يسمعونها من رسول الله ﷺ .

ثانياً: الإجماع عند أهل السنة منعقد على قبول خبر الواحد، قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة في عملها، كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك[(٢)].

---

(١) أخرجهما أبوداود في سننه بابٌ في لزوم السنَّة (٤٦٠٥) (٤/٢٠٠)، والترمذي كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبيّ ﷺ (٢٦٦٣) (٥/٣٧) وابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ (١٢)(١/٦)، والحاكم في المستدرك (٣٦٨) (١/١٩٠)، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال البغوي : حديث حسن شرح السنة (١/٢٠٠)، وصححه الألباني: في صحيح وضعيف سنن الترمذي رقم (٢٦٦٣) (١/١٦٣).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/١١٣).

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): وكلهم يروي خبر الواحد العدل في الَاعتقادات، ويعادي، ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وحكماً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرناه [١]، قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) معلقا على مقولة ابن عبد البر : هذا الإجماع الذي ذكره في خبر الواحد العدل في الَاعتقادات يؤيد قول من يقول :إنه يوجب العلم، وإلَ فما لَ يفيد علماً ولَ عملاً كيف يجعل شرعاً وديناً يوالى عليه ويعادى[٢].

فوجب على أهل العلم والإيمان قبول الأحاديث الصحيحة والاحتجاج بها والاعتماد عليها سواء كانت متواترة أو كانت من طريقة الآحاد، ولا يجوز أبداً أن يقال هذا من طريق الآحاد فلا يقبل، كل هذا باطل وخلاف ما أجمع عليه أهل العلم.

ثالثاً: الواجب على المسلم إذا أشكل عليه شيء من السنة الصحيحة، أو وقع في نفسه منه شيء، فينبغي له أن يسلم له ولو لم يفهمه ولا يبادر إلى إنكاره ورده، أو تركه وعدم العمل به، كما يفعل أهل الزيغ، قال علي ﷺ: " إذا حدثتم عن رسول الله ﷺ حديثاً فظنوا به الذي هو أهياه وأهداه وأتقاه " [٣].

رابعاً: أن الذين ردوا أحاديث الدجال أو أحاديث المسيح ابن مريم، أو أحاديث يأجوج ومأجوج بحجة أنها آحاد، قد غلطوا في هذا غلطاً عظيماً، وقالوا قولاً باطلاً، لا يجوز اتباعهم عليه ولا تقليدهم فيه، بل يجب عليهم التوبة من ذلك، والرجوع إلى ما قاله أهل العلم في إثباتها وصحتها.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٨/١).

(٢) المسودة (٥٧٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في أبواب السنة باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (٢٠) (١٥/١)، قال الأرنؤوط في تحقيقه لسنن ابن ماجه : إسناده صحيح وهو موقوف من قول علي ﷺ.

الجانب الثاني: استدلال حسن فرحان بحديث أبوال الأبل وأنه من أحاديث الآحاد ومخالف للعقل:

- يرى حسن فرحان – أرجعه الله للحق – القدح في أحاديث صحيحة حتى ولو كانت في الصحيحين أو أحدهما تبعاً لهواه، بحجة أنها آحاد وليست قطعية، وليس ذلك بغريب على مَن زعم أنَّ السنَّة مُختلفٌ في ثبوتها، فمن سهُلَ عليه الطعن في ثبوت السنَّة من أصلها سهُل عليه الطعنُ في أحاديث صحيحة لا تتَّفق مع هواه، ومن جملة الأحاديث الصحيحة التي لا يرى بأساً على من ردها: حديث العرنيين وشربهم لأبوال الأبل وذلك بحجة أنها آحاد، ومخالفته للعقل، فيقال له ولمن رد هذا الحديث:

- أن الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم وكذلك أصحاب السنن عن أنس بن مالك ﷺ قال: ((قدم رهط من عرينة وعكل على النبي ﷺ، فاجتووا[1] المدينة، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: "لو خرجتم إلى إبل الصدقة فشربتم من أبوالها وألبانها "ففعلوا، فلما صحوا عمدوا إلى الرعاة فقتلوهم[2])) .

- أن هذا الحديث من إعجاز الطب النبوي الشريف، والأمر مجرَّب محسوس، وكون بعض النفوس الآن لا تشتهي ولا تستسيغ أبوال الإبل فهذا أمر راجع إلى المريض نفسه فإن

---

(١) أي : عافوا المقام بالمدينة، فأصابهم بها الجَوَى في بطونهم، يقال: اجتويت المكان: إذا كرهت الإقامة به لضرر يلحقُك فيه، أي لم توافقك في بدنك، وإن كنت محبّاً لها، ينظر: معالم السنن للخطابي (٣/٣٩٧).

(٢)أخرجه البخاري كتاب الطهارة، باب أبوال الإبل، والدواب، والغنم ومرابضها (٢٣٣) (١/٥٦)، ومسلم كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات باب حكم المحاربين والمرتدين (٣/ ١٢٩٦) (١٦٧١)، أبو داود في سننه (٤٣٦٤)(٤/١٣٠)، الترمذي (١٨٤٥)(٤/٣٤٥)، النسائي(٣٠٦)(١/١٦٠)، ابن ماجة (٢٥٧٨)(٢/٨٦١)، أحمد (١٣١٢٨) (٢٠/٣٨٧)، وابن حبان في صحيحه(١٣٨٨)(٤/٢٣٠).

شاء أن يتعالج به وإن شاء تركه، وهو من باب الأخذ بالأسباب، ولكن مع هذا فإنه يجب عليه أن يؤمن بأن هذا الأمر فيه فائدته ونفع عظيم للمريض، لئلا يشك ويرد أمر النَّبِي ﷺ فيقع في المحظور الأعظم، وأكبر دليل على صدق هذا الأمر هو ما أشار إلى الصحابي بقوله: ((فلما صحوا)) أي: أن هؤلاء المرضى قد شفاهم الله تعالى بسبب شربهم لألبان الإبل وأبوالها، وصاروا يتمتعون بصحة وعافية، وقد عادت عافيتهم إليهم[1].

الخاتمة

(١) ينظر: شبهات حول السنة والسيرة النبوية : لعماد حسن أبو العينين (ص ٣١)، وهذا رابط باللغة الانجليزية يخدم الموضوع : http://www.answering-christianity.com/urine.htm

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتيسيره تتحقق الأمنيات، أحمده سبحانه وأشكره، وأثني عليه الخير كله، وأصلي وأسلم على نبيه ومصطفاه نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد:**

فقد انتهى بحمد الله هذا البحث، والذي عشت معه في الرد على **حسن فرحان المالكي** ، في المسائل الحديثية، والعقدية، فالحمد لله أوّلاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

وقد وصلت – بحمد الله ومنته– إلى جملة من النتائج، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

١) أن هدف القراءات المعاصرة هو الغاء التفسير النبوي، وتفسير النصوص تبعاً لأهوائهم.

٢) اتضح أن أصحاب القراءة المعاصرة للنص يرددون الطعونات ذاتها، ويتناقلوها، ويأخذونها عن بعضهم البعض دون تمحيص، أو دراسة موضوعية.

٣) أن حسن فرحان زيدي، يثني على المعتزلة والجهمية، وإن ادعى أنه سني حنبلي.

٤) أن حسن فرحان يردد شبهات من سبقة، وخاصة ابن عقيل العلوي.

٥) أن الهدف من الطعن في أبي هريرة هو تشكيك المسلمين في الأصل الثاني وهي السُنَّة وتقليل الثقة بها، فيستعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه.

٦) أن الخلط في روايات كعب ونسبتها لأبي هريرة رضي الله عنه ادعاء لا دليل عليه.

٧) أن البخاري لم يخرج لأهل البدع ما يقوي بدعتهم، وإن خرج لهم لثقتهم وضبطهم، وينتقي حديثهم ويورده في المتابعات والشواهد للأصل الذي عنده.

٨) أن خبر الأحاد إذا احتفت به القرائن أفاد القطع.

٩) كل ما ثبت من السنة، وبالأخص صحيح البخاري وصحيح مسلم فهو قطعي الثبوت.

١٠) أن الواجب العمل بالسنة الثابتة وقبولها، سواءً فهمها المسلم أم لم يفهمها.

١١) أن حديث العرنيين في شرب أبوال الأبل صحيح عند البخاري ومسلم، وهو ما اثبته الطب الحديث.

وهناك بعض التوصيات والاقتراحات والتي أجملها فيما يلي:

١) توصية قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بتخصيص كرسي للدفاع عن القرآن والسنة، وطباعة الرسائل العلمية والكتب التي ألفت في هذا المجال.

٢) التوصية بطرح مشروع لرسائل جامعية متخصصة في الدفاع عن القرآن والسنة.

٣) تكوين لجان متخصصة من العلماء والمفكرين في الدول الإسلامية لرصد الشبهات المثارة حول القرآن والسنة والتصدي لها، ونقضها، والرد عليها رداً عليماً مؤصلاً.

٤) الرفع للمسؤولين، وأهل الحل والعقد في هذه البلاد المباركة لمنع مثل هذه الكتابات، ونشرها بين الناس، لما لها من أثر كبير في نفوس المسلمين.

هذا ما يسّر الله ذكره، وأعان على تقييده، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ؛ أحمده في الخاتمة كما حمدته في المقدمة، وأشكر شيخنا وأستاذنا المفضال / **أ.د محمد بن عمر بازمول**، على ما قام به من توجيه، وقد استفدت من محاضراته في الرد على أصحاب القراءات المعاصرة، والتي خدمت جوانب البحث، وأسأله سبحانه أن يستر عيوبي، وأن يتجاوز عني كل تقصير حصل في هذا البحث، وأن يزيدني، وشيخي، وزملائي، علماً، وتقىً، وخشيةً، وصلاحاً، وأن يجعل جميع أقوالنا وأعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا فيها للصواب.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

١) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المحقق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢) **الإحكام في أصول الأحكام**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر (دار الآفاق الجديدة، بيروت).

٣) **الأعلام**: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (ط١٥، دار العلم للملايين ٢٠٠٢ م).

٤) **أبو هريرة راوية الإسلام**: للدكتور محمد عجاج خطيب الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٥) **الجامع الكبير– سنن الترمذي**: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (بيروت - دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨ م).

٦) **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي تحقيق: علي شيري (ط١ دار إحياء التراث العربي– ١٤٠٨هـ).

٧) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي المحقق: د.بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

٨) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٩) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري:** لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط١، دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ).

١٠) **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين:** لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة الناشر: مكتبة السنة الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م.

١١) **الرسائل المتبادلة** بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الألوسي.

١٢) **سنن أبي داود:** لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السِّجِسْتاني.تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، صيدا – بيروت).

١٣) **سنن ابن ماجه:** ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي).

١٤) **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق: مجموعة من تحقيق: ين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (ط٣، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ).

١٥) **شبهات حول السنة:** عبد الرزاق عفيفي: الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٦) **شرح السنة**: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧) **شرح السنة**: لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (المتوفى: ٣٢٩هـ).

١٨) **شرح كتاب الرد على الزنادقة**: الشيخ عبدالعزيز الراجحي موقع الشيخ على الشبكة [http://www.sh-rajhi.com].

١٩) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: للالكائي.

٢٠) **شرح علل الترمذي**: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢١) **الصحابةُ بين الصُّحبة اللُّغوية والصُّحبة الشَّرعية**: لحسن فرحان.

٢٢) **صحيح وضعيف سنن الترمذي**: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٢٣) **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت الطبعة: الثالثة — ١٤٠٥هـ.

٢٤) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز(بيروت – دار المعرفة، ١٣٧٩م).

٢٥) **قراءة في كتب العقائد المذهب الحنبلي نموذجاً**: لحسن بن فرحان المالكي.يقع الكتاب في ٢٧٦ صفحة.

٢٦) **كشف شبهات حسن المالكي**: لناصر الفهد، عام ١٤٢٢هـ.

٢٧) **الكفاية في علم الرواية**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٢٨) **مجموع الفتاوى**: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم(المدينة النبوية – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ).

٢٩) **محاضرات الدفاع عن السنة**: أ.د محمد بازمول صوتية، بجامعة أم القرى (المحاضرة الثانية).

٣٠) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل**: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت – دار إحياء التراث العربي).

٣١) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر.(ط١، دار الحديث – القاهرة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م).

٣٢) **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (ط١- بيروت- دار الكتب العلمية ١٤١١هـ).

٣٣) **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها** (من خلال الجامع الصحيح) لأبي بكر كافي الناشر: دار ابن حزم بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م.

٣٤) **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**:عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥) **منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة** لإندونيسيا خالد محمد حسون رسالة ماجستير بجامعة ام القرى بمكة المكرمة.

٣٦) **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها** (من خلال الجامع الصحيح)، إعداد أبو بكر كافي، دار ابن حزم.

٣٧) **المسودة في أصول الفقه**: آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار العربي.

٣٨) **معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود** لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي الناشر: المطبعة العلمية – حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م

٣٩) **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٤٠) **الموافقات**: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (ط ١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

٤١) **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي تحقيق: محمد عوامة (بيروت – لبنان- مؤسسة الريان، ط١، جدة – السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

٤٢) **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب الناشر – دار المعرفة سنة النشر- ١٣٧٩هـ، مكان النشر، بيروت

٤٣) **الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي**: لعبد المحسن بن حمد العباد البدر، دار الفضيلة الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤٤) **الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي** لعبد المحسن بن حمد العباد البدر، الطبعة الثانية، شبكة الألوكة.

٤٥) **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الناشر: مطبعة سفير بالرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٦) **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمـة	١
أهمية الموضوع	٢
أسباب اختيار الموضوع	٢
أهداف الموضوع	٣
الدراسات السابقة	٣
منهج الباحث	٤
هيكل البحث	٥
المبحث الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، والكاتب، وفيه مطلبان:	٧
المطلب الأول: نبذة عن القراءات المعاصرة، وأهدافها.	٨
المطلب الثاني: التعريف بالكاتب.	١١
المبحث الثاني: عرض مقالات الكاتب والرد عليها وفيه ستة مطالب:	١٦
المطلب الأول: شبهة أن أبا هريرة ﷺ أكثر من الرواية عن كعب الأحبار	١٧
المطلب الثاني: شبهة رواية البخاري ومسلم عن أهل البدع.	٢٢
المطلب الثالث: زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط، والردُّ عليه.	٢٨

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المطلب الرابع: زعمه جواز رد أحاديث الآحاد، ومنها حديث أبوال الإبل	٣٣
الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.	٣٨
فهرس المصادر والمراجع.	٤١
فهرس الموضوعات.	٤٨

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.